

ملاحظات حول دراسة تحت عنوان :

الأزمة السياسية الحالية:

رؤيا اقتصادية للدكتور كمال البصري والأستاذ مضر سباهي

كاظم حبيب

وجه الزميل الدكتور كمال البصري رسالة إلى الدكتور مهدي الحافظ رئيس مجلس النواب، باعتباره أكبر الأعضاء سناً ،  
جاء فيها ما يلي:

سعادة رئيس السن في مجلس النواب الدكتور مهدي الحافظ المحترم.  
والفضلاء من المسؤولين والمعنيين بالشأن العراقي.

م/الازمة السياسية العراقية الحالية: رؤيا اقتصادية

تحية تقدير واحترام

الأزمة السياسية الحالية تستلزم تحليل عواملها بشكل موضوعي وبغياض مثل هذا التحليل سنصل إلى حلول عقيمة لا  
تخدم احد بل قد تعمق من حدة الصراع السياسي. المقال المرفق دراسة جدية بهذا الاتجاه.

في هذا الوقت العصيب نحن بحاجة إلى تبادل الرأي لغرض الوصول إلى فهم مشترك للحلول الممكنة، ويسعدني استلام  
وجهات نظرکم.

مع التقدير والاحترام

د. كمال البصري

وقد تسنى لي قراءة المادة المحولة لي عبر شبكة الاقتصاديين العراقيين والمكتوبة من قبل الزميلين، كما قرأت مداخلة  
الزميل الدكتور بارق شبر والزميل الدكتور محمد العضب. وإذ اتفق مع الكثير المهم مما ورد في مداخلتيهما، أود إبداء  
الملاحظات التالية: ((تجدون في نهاية هذه الملاحظات دراسة الأخوين الدكتور كمال البصري والأستاذ مضر سباهي  
بهدف اطلاع القراء على فحوى الدراسة والملاحظات الموجهة لها)).

أولاً: لم يبذل الزميلان الفاضلان الدكتور كمال البصري والأستاذ مضر سباهي الجهد الكافي، كما أرى، في تشخيص  
العلة أو المشكلة المركزية التي تواجه العراق منذ سقوط الدكتاتورية العاشمة حتى الوقت الحاضر، وأعني بذلك  
ابتعادهما عن تشخيص كون النظام السياسي العراقي القائم هو نظام سياسي طائفي قائم على المحاصصة الطائفية  
المقننة في السلطات الثلاث وفي جميع أجهزة الدولة ومؤسساته.

ثانياً: إن مثل هذا النظام السياسي لا يأخذ بمبدأ المواطنة الحرة والمتساوية، بل يعتمد قاعدة مخالفة لحقوق الإنسان وشرعته العالمية، يأخذ بقاعدة الهويات الفرعية القاتلة لوحدة الوطن والشعب. وهذا يعني إن هذا النظام يأخذ بالقاعدة غير الإنسانية وغير الأخلاقية، قاعدة التمييز بين المواطنين والمواطنين على أساس الدين والمذهب، وهي التي تتسبب بالتخلي عن الكفاءات الوطنية لصالح الدين والمذهب على نحو خاص وهي جريمة مباشرة وغير مباشرة بحق الوطن والشعب، سواء أدرك المسؤولون أم لم يدركوا ذلك .

ثالثاً: ومثل هذا النظام الطائفي لا يمكن أن يكون رشيداً ولا تتوفر لديه الأرضية الصالحة للرشادة والعقلانية أصلاً، بل يوفر مستلزمات الاستبداد الفكري والسياسي والتهميش والإقصاء للآخر. إنه نظام الفكر ذو العقيدة الواحدة والرأي الواحد ولا يختلف في ذلك عن كل المتطرفين أياً كانت عقيدتهم دينية أو مذهبية أو علمانية.

رابعاً: ومثل هذا النظام لا يحترم الشعب ولا إرادته ولا مصالحه فحسب، بل ويرتكب الكثير جداً من الأخطاء والحقائق والجرائم التي تقود بالضرورة إلى انعدام الانسجام مع المجتمع المتنوع قومياً ودينياً ومذهبياً ويقود إلى صراعات متنوعة وإلى نزاعات دموية كما يعيشها العراق في المرحلة الراهنة.

وكما اشار الدكتور محمد العضب فأنتما تشبثان بجزء من النتائج السلبية، وهي كثيرة جداً، ولكنكما لا تسعيان إلى الغوص في أعماق الوضع بالعراق والعوامل التي تسببت في ما يعاني منه الوطن والمجتمع في حين ينصحنا الكاتب الخالد العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، صاحب كتاب "المقدمة" بقوله: إنه "لا يكفي أن تصف موج البحر، وظهور السفن، حين تريد أن تتكلم عن حياة البحر .. لا بد لك أن تفهم ما في القاع.. قاع البحر المليء بالغرائب والتيارات والوحوش... وقاع السفينة حيث يجلس عبيد وملاحون إلى المجاديف أياماً كاملة، يدفعون بسواعدهم بضائع تحملها السفن، وثروات وركاباً .. وينزفون عرفاً، وتتمزق أجسامهم تحت السياط.. أجل، ينبغي أن تعطيني صورة كاملة، عندما تريد أن تقنعني بأمر من الأمور . "هكذا يفترض أن يعمل الباحثون الاقتصاديون والاجتماعيون وأن لا يقفوا على وعند سطح الأحداث وليس إلى سبر أعماقها.

خامساً: إن السياسة أيها الأخوة هي الوجه الآخر للاقتصاد. وبما أن السياسة طائفية وتمييزية وسطحية وبائسة، نجد تجليات ذلك وانعكاسه الصارخ على الواقع الاقتصادي السيئ الذي يعاني منه العراق.

تحدثون عن أعلى مستوى معدل للنمو. تحقق بالعراق! تقولان هذا وأنتما تعرفان جيداً الخلل والتشوه البنوي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي، إذ أن هذا النمو أيها الأخوة مشوه بكل معنى الكلمة، إذ أننا نعيش في دولة ريعية وحيدة الجانب يشكل النفط الخام النسبة العليا من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 95% من صادرات العراق. إن الاقتصاد الريعي (النفط) في دولة نامية، حيث يسود التخلف والجهل والامية والثقافة الضحلة وغياب التنوير الديني، يحولها إلى دولة مستبدة قاهرة وإتكالية ومكشوفة على الخارج ويعيدة كل البعد عن الحياة الحرة والديمقراطية وعن حقوق الإنسان. كتب الدكتور أحمد علوي بصواب في مقال له عن "الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية" ما يلي: "تناسب العلاقة بين العملية الديمقراطية عكسياً مع ازدياد صادرات النفط، أي أنه كلما ازدادت المداخل النفطية للدول المنتجة للنفط، تصاب العملية الديمقراطية بالخلل وتراجع الحريات السياسية. وهذا على عكس ما يجري في البلدان المتطورة. فاستناداً إلى الأبحاث المختلفة، فإن حال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات السياسية في البلدان المتطورة تتناسب طردياً مع زيادة الناتج الإجمالي الداخلي ومع دخل الفرد. (Huntington 1991) وعلى خلاف ما يجري في الدول المتطورة، فلا تؤدي الزيادة في مداخل الدولة أو الدخل الوطني في الدول التابعة والريعية إلى التطور السياسي." (راجع: د. أحمد

علوي، تعريب عادل حبة. "الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية". الحوار المتمدن-العدد: 3540-8/11/2011). إنها مرتبطة بمستوى الوعي والثقافة ولهذا يمكن القول بأن العلاقة جدلية بين ضعف الوعي الاجتماعي والسياسي والمستوى الثقافي الواطئ بشكل عام وغياب العملية التنويرية تزداد قدرة الحكام على فرض الاستبداد الشمولي والرؤية ذات الوجهة الواحدة، ويزداد دور وعاظ السلاطين على تشويه الحقائق والدفاع عن الدكتاتورية السافرة.

إن الفئة الحاكمة بالعراق تحولت إلى فئة رثة تعتمد الفساد المالي والإداري كنظام قائم بذاته يسود في كامل سلطات ومفاصل الدولة والحكومة والمجتمع في آن واحد. إنها المعضلة أخي الفاضل دكتور كمال البصري وأخي الفاضل الأستاذ مضر سباهي.

هذه ملاحظات سريعة وأملني أن تكون مفيدة.

كاظم حبيب

2014/7/12

## الازمة السياسية العراقية الحالية: رؤيا اقتصادية

د. كمال البصري

الاستاذ مضر سباهي

المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي

حزيران 2014

تأتي اهمية المقال من ضرورة تحليل عوامل الازمة بشكل موضوعي وبغياب مثل هذا التحليل سنصل الى حلول عقيمة لاتخدم احد بل تعمق من حدة الصراع السياسي. حاليا يدور الحديث في وسائل الاعلام المحلية والاجنبية حول ضرورة تشكيل حكومة عراقية اكثر شمولية لشرائح المجتمع، وتنصب جميع الجهود بهذا الاتجاه ولكن السؤال هل ان توسيع المشاركة السياسية سيؤدي بالنتيجة الى استقرار سياسي؟

في أواخر عام 2012 وفي اكثر من بحث صادر عن المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي تمت الإشارة الى:

رغم ان العراق يعتبر الدولة الأكثر نمواً بالعالم الا انه بنفس الوقت بلغ حالة مفترق طرق تتراوح بين الحالتين "التفائل" و "اليأس" ميبنا ان شروط الحالة المتفائلة غير متوفرة، بل على العكس ان شروط حالة اليأس هي السائدة والتي تتلخص باستمرار ضعف الارادة السياسية لتطبيق مفردات الادارة الرشيدة وبالتالي في اصلاح البيئة القانونية، وان غياب هذه الشروط سيعيق تطور الحالة الاقتصادية، وان استمرار هذه الحالة سيؤدي الى ضعف مصداقية الحكومة، ومن ثم الى تأجيج الانقسام السياسي والطائفي والقومي (المستتر) الى صراع لا نعرف مدياته (المصدر 1).

ان مفردات الادارة الرشيدة تتجسد:

- تبنى الكفاءة بالعمل بما يضمن الجودة وفي وضع الفرد مناسب في المكان المناسب،

- عدم تجاوز القوانين والتعليمات بما يضمن حقوق العاملين والمتعاقدين وسيادة القانون،
- اتباع الشفافية في جميع القرارات بما يحقق الوضوح في التعامل ودرئ المخاطر،
- اتباع الية المشاركة في الادارة بما يضمن الابتعاد عن الفردية،
- واخير العمل وفق سترراتيجية لها المصادقية العلمية.

ان غياب مفردات الادارة الرشيدة في مؤسسة ما ينجم عنها: ان القرارات التي يتم اتخاذها تكون مرتجلة ولا تستند على سترراتيجية محددة، وان الفرد المناسب ليس بالمكان المناسب، كما ان منتسبي المؤسسة لا يتحملون تبعات قراراتهم واعمالهم، وان جميع القرارات والتصرفات داخل المؤسسة لا تلتزم بالاعراف والقوانين المعمول بها، واخيرا لا تتمتع القرارات بالشفافية المطلوبة لازالة الغموض والهواجس.

واما عن اصلاح البيئة القانونية فقد باتت في غاية من الاهمية وبقي تخلف تشريعها عقبة في انسيابية الاعمال بطريقة مناسبة على الصعيد الخاص والعام. ان التشريعات السابقة تمثل مرحلة تاريخية تم تجاوزها، وقد سبب بقاؤها اختناقات في تطور عمل اللامركزية كما حرمت المؤسسات من تقديم الخدمات التي يرغب بها المواطن (كما هو الحال في المصارف المعيقة لتطور الصناعة والتجارة) و استمرار ضعف اداء القطاع العام والخاص في تنفيذ المشاريع الخدمية والانتاجية الضرورية لاشباع احتياجات المواطنين المختلفة واستيعاب اكبر قدر من البطالة، ولعل من ابرز القوانين المعطلة والتي لها دور رائد في تفتيت الازمات السياسية هي: قانون الاحزاب، قانون النفط، وقانون البنى التحتية، وقانون الخدمة المدنية.

ومما فاقم المشكلة هي الزيادة المتحققة في انتاج النفط (والتي ادت الى ان يتفوق نمو الاقتصاد العراقي على الاقتصاد الصيني) هذه الزيادة قد رفعت من مستوى توقعات المواطنين للخدمات الحكومية التي يمكن التمتع بها بمقابل ذلك وللاسباب المشار اليها عجزت الادارة الحكومية في الاستجابة لتلك التوقعات. على اساس ماتقدم صنف العراق بالادبيات الاقتصادية واحدة من اعجز الحكومات على الايفاء بواجباتها (المصدر 2)، كما بلغ تسلسل العراق وفقا لمؤشرات البنك الدولي الخاصة بتطبيق معايير الادارة الرشيدة اقل حتى من اقرانه في الدول العربية (وحتى اقل من نايجيريا الدولة الغارقة بالفساد!). ادت العوامل اعلاه الى ضعف ثقة المواطن بعدالة ومصادقية الاجراءات الحكومية، ومع ان التلكؤ قد اصاب كل مناطق العراق بدون استثناء الا انه ركب بعض السياسيون موجة الفشل في تسويق وتأطير الخلافات السياسية والشخصية باطار الطائفية والقومية.

ان بعض عوامل التخندق الطائفي "سلوكية" ففي كثير الاحيان يتخذ موقف فردي على البعض بسبب اخفاقهم بتأدي واجب ما (بسبب عدم الكفاءة او المقدره) ويترتب على ذلك تفسير غير موضوعي (طائفي) في حين ان واقع الامر لا يستلزم ذلك، ويكون الضرر الاجتماعي او السياسي اكبر عندما يكون صاحب القرار زعيم قبيلة او زعيم سياسي، الا ان التشابك او التداخل بين العوائل العراقية و منذ القدم في فضاء التنوع المذهبي والقومي العراقي دليل على روح التأخي المتأصلة بين العراقيين، وان التخندق الطائفي الذي يروج له البعض لامكانة له عند العراقيين. ان الحراك الطائفي حالة مرضية فردية تنداب كيان العراق تعود اسبابها الى فشل فشل سياسي داخلي وتأمر سياسية خارجي يراد منها تفتيت قوة العراق (كما فتت دول شرق اوربا).

الحقيقة هي ان العدالة بالمشاركة السياسية (المحاصصة) لا تضمن تطور كفاءة الاداء كما بينت تجربة العراق السابقة ونتائج الدراسات السياسية المبنية على ادلة احصائية لعدد من الدول الديمقراطية (والتي فيها تعدد قومي او مذهبي) تنص على "ان المشاركة النسبية بالحكومة لا تمثل بحد ذاتها حلا مستقرا للتناقضات السياسية الكامنة إلا عندما يكون هناك تطور في مؤشر التنمية البشرية كالتعليم الذي يعتبر من اهم العوامل للاسراع بتطبيق الادارة الرشيدة" (المصدر 3).

اذ المشاركة النسبية للكتل السياسية لا تؤدي بشكل طبيعي الى تطبيق قيم الديمقراطية المتمثلة بالسعي الى فرض مفردات الادارة الرشيدة، وبغياب هذه القيم لا يكون للمؤسسات المختلفة دور فعال في تقديم الخدمات العامة، وينعكس ذلك على وهن وعدم كفاءة القطاع العام، وضعف تواجد القطاع الخاص المحلي والاجنبي. ان الوهن والضعف المشار اليهما كان مادة خصبة في افتعال الازمات والخلافات القومية والمذهبية والسياسية.

ان خير مثال على عدم فعالية المشاركة السياسية وحدها في تحقيق الاستقرار السياسي في العالم العربي هي تجربة لبنان التي لم توفق يوما من الاستقرار المنشود، كذلك في السودان ولغرض حل مشكلة النزاع الدامي في جنوب السودان الذي كان السبب في كثير من المأسى الانسانية. عليه أقدمت حكومة الرئيس السوداني "البشير" عام 2005 بتوقيع اتفاق يمثل تسوية سياسية تتجسد بمشاركة الخصوم السياسيين من الاقليات القومية في ادارة الحكم الا ان نتائج هذه المشاركة لم تحقق للسودان الاستقرار السياسي المنشود.

تعتبر تجربة السودان تحديا لنظرية "المشاركة النسبية بالحكم" والتي تزعم ان هذه المشاركة تمثل امتصاص لزخم الصراع القومي او المذهبي وتدعي النظرية ان المشاركة السياسية ستكون الاطار الضامن لتطبيق مفردات الادارة الرشيدة ومن ثم الى تنمية بشرية عادلة للجميع تضمن استقرار سياسي.

لقد توصلت نتائج الدراسات السياسية والاقتصادية الى ان الادارة الرشيدة هي العامل الحاسم في تقدم ورخاء الشعوب، وعلى اساس ماتقدم فالمشاركة بالحكم في غياب تطبيق مفردات الادارة الرشيد تعنى فوضى كما انه ليس هناك دليلا على ان المشاركة النسبية بطبيعتها تقود الى بناء مؤسسات حكومية تتجسد بها الادارة والحكم الرشيد. انه بناء يعتمد على تطور التعليم (كما حصل في دول شرق اسيا التي حققت المعجزة الاقتصادية) ولم يتحقق ذلك بفضل المشاركة السياسية الواسعة او بفضل الثروات الطبيعية بل من خلال سياسة طموحة شملت التعليم وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد وبفضل قيادات مهنية.

في العراق تمت المشاركة بالحكم على صعيد المؤسسات العامة بصورة بعيدة عن ايسط ممارسات الحكم الرشيد بل كانت اقرب الى توزيع غنائم حرب: سرعان ما اتخمت دوائر الدولة بالمنتسبين على اسس غير سليمة ومتكافئة وبلغ مجموع المنتسبين بحدود 3 مليون وبقيت الدولة العراقية تعاني من نسبة عالية من البطالة. تبع ذلك شعور البعض بالاهمال والتهميش رغم ان الثروة النفطية (وفقا للدستور العراقي) يشترك جميع المواطنين بملكيتها بقدر متساوي الا ان درجة الاستفادة منها انعكست على البعض دون البعض الاخر، وتم العمل بكثير من المشاريع الاقتصادية بغياب خطط استراتيجية متوسطة او بعيدة المدى ... الخ وعليه من الصعب الادعاء بان المشاركة الديمقراطية قد طبقت بشكل سليم انها اقرب الى ما جاء به القران الكريم " قالت الأعراب أمانا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم".

يتضح من اعلاه ان تطبيق الديمقراطية بالعراق لم يكن سليما اذا اكتفى السياسيون بالانتخابات ولم يراعوا تطبيق قيم الديمقراطية (مبادئ الحكم الرشيد) ولا بدعم المنظمات غير الحكومية الساندة والمقومة لمسار الديمقراطية، والاغرب من كل ذلك هو امتناع الاحزاب التي تسعى الى ترشيد العملية السياسية عن تشريع

"قانون الاحزاب السياسية" الذي يقنن عملها وفق المعايير الوطنية، لاشك ان هذا امتناع يضع الاحزاب السياسية بحالة مريبة (فاقد الشئ لا يعطيه). ان غياب الحرص على تطبيق قيم ومبادئ الديمقراطية قد وضع الحكومة في قفص اتهام وسرعان ما استغل السياسيون عدم رضا المواطن لتأجيج الخلافات والمساهمة في عرقلة برنامج الاصلاح وتأطير الخلافات بعناوين طائفية وقومية في حين ان اصل الخلافات تعبر مصالح ذاتية مشروعة او غير مشروعة. ان الادعاء بممارسة الديمقراطية ناقص اذا لم يصطحب ذلك الايمان بقيم الديمقراطية متمثلة بمفردات الادارة الرشيدة.

ان خصوصية العراق الحالية تتطلب حل الازمة السياسية القائمة بأختيار حكومة تكنوقراطية (من قبل الكتلة البرلمانية الاكبر) غير متحزبة غير محسوبة على الجانب المذهبي او القومي، وان العودة الى تشكيل حكومي توافقي على اساس المحاصصة يمثل عودة الى تجارب سنوات الماض القريب. ان خصائص الحكومة المطلوبة لتحقيق الاستقرار السياسي هي:

ان تكون حكومة غير متحزبة تتمتع بصفة الفريق الواحد وتتمتع بمهارات عالية تتناسب وحجم التحديات التي يواجهها العراق، وأن يكون لها برنامج عمل يستند على اسس وتجارب عالمية ( كتجربة كوريا ماليزيا و سنغافورة ) ويتم اقراره من قبل مجلس النواب ابتداءا. يتضمن برنامج العمل :

أ. الادارة الرشيدة: وضع خطة زمنية لتطبيقها في مؤسسات الدولة بما يضمن سيادة القانون والكفاءة وتحقيق العدالة في جميع الممارسات.

ب. التنمية البشرية: وضع خطة زمنية تتضمن اعطاء التعليم اولوية واستكمال متطلبات البنى التحتية باعتماد صيغة عقود "مشاركة القطاع الخاص للعام".

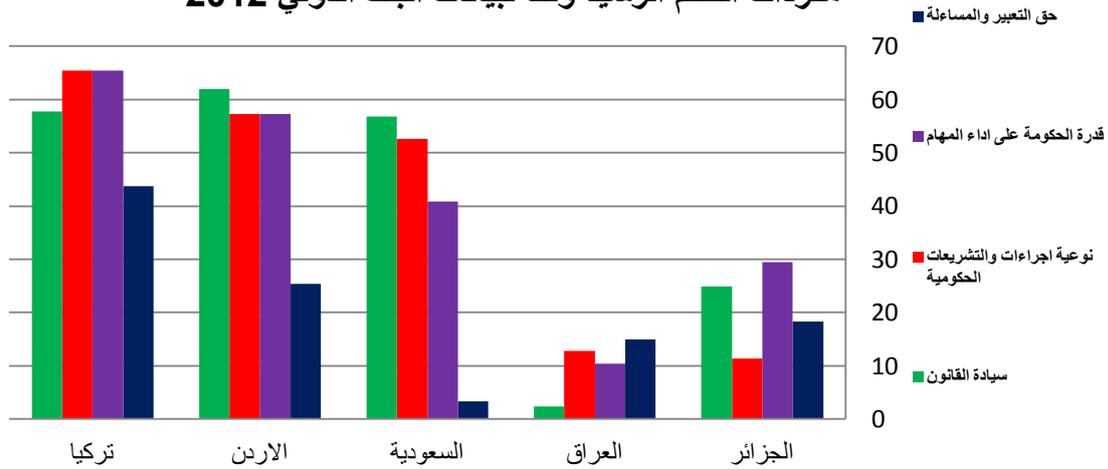
ت. اصلاح القوانين والاجراءات: بوضع برنامج زمني للاصلاح يضمن ان يصبح العراق بيئة مناسبة لممارسة الاعمال الاقتصادية.

ث. قانون النفط: تشريع قانون ينص على اعتبار النفط ثروة إستراتيجية لكل العراقيين وعلى ان يتناول القانون الاسس السليمة لتجنب العراق سلبيات الثروة المالية النفطية (لعنة النفط).

ج. اللامركزية: وضع خطة لبناء القدرات الذاتية للمحافظات وبالاستعانة بالهيئات الاستشارية العالمية.

خ. القطاع الخاص: العمل على تنميته ضمن خطة متكاملة يكون من اولوياتها اصلاح الواقع المصرفي.

## مفردات الحكم الرشيد وفقا لبيانات البنك الدولي 2012



## المصادر

1. العراق الدولة الاكثر نمو في العالم عند مفترق طرق، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي 2012

[www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/1354952687\\_261112ArabicIraqWorld%E2%80%99sFirstGrowinEconomyDr.KamalAl-Basri4A.pdf](http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/1354952687_261112ArabicIraqWorld%E2%80%99sFirstGrowinEconomyDr.KamalAl-Basri4A.pdf)

2. العراق دولة فشلة

2012Failed States Index, by: the Fund Peace

<http://www.fundforpeace.org/global/library/cfsir1210-failedstatesindex2012-06p.pdf>

.3

Stable democracy and good governance in divided societies: Do power-sharing institutions work? Pippa Norris  
<http://www.innovations.harvard.edu/showdoc.html?id=6669&p=1>